

Distr.
LIMITED

A/C.2/52/L.58
8 December 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة



الدورة الثانية والخمسون

اللجنة الثانية

البند ٩٨ (د) من جدول الأعمال

المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي: أزمة الديون الخارجية والتنمية

مشروع قرار مقدم من نائب الرئيس السيد عادل عبد اللطيف
(مصر)، على أساس المشاورات غير الرسمية التي أجريت
بشأن مشروع القرار A/C.2/52/L.8

تعزيز التعاون الدولي من أجل إيجاد حل دائم
لمشكلة الديون الخارجية للبلدان النامية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ١٦٥/٤٨ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣ و ٩٢/٥٠ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٥، والأحكام ذات الصلة من تقرير لجنة الجمعية العامة الجامعة المخصصة لاستعراض منتصف المدة لتنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات^(١)، وخطة للتنمية^(٢)، فضلا عن النتائج المتفق عليها بشأن جميع مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية واجتماعات القمة المعقودة منذ بداية التسعينات.

وإذ تشير أيضا إلى قرارها ١٦٤/٥١ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦ بشأن تعزيز التعاون الدولي من أجل إيجاد حل دائم لمشكلة الديون الخارجية للدول النامية،

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الحادية والخمسون، الملحق رقم ٤٨ (A/51/48).

(٢) قرار الجمعية العامة ٢٤٠/٥١، المرفق.

وإذ تعيد تأكيد الحاجة الماسة إلى إيجاد حلول فعالة ومنصفة وإنمائية المنحى ودائمة لمشاكل الديون الخارجية وخدمة الديون التي تواجهها البلدان النامية، وإلى مساعدتها على الخروج من عملية إعادة الجدولة،

وإذ تلاحظ أن البلدان النامية اضطلعت ببرامج لتحقيق الاستقرار وبرامج للتكيف الهيكلي تستفيد منها تلك البلدان لكنها تنطوي أيضا على تكاليف اجتماعية،

وإذ تؤكد أهمية قيام الدول المدينة بمواصلة بذل وتكثيف جهودها فيما يتعلق بالإصلاح الاقتصادي وبرامج تحقيق الاستقرار والتكيف الهيكلي لزيادة المدخرات المحلية والاستثمارات، وبالاستفادة الكاملة من فرص الوصول إلى الأسواق حيثما تتاح، وبتخفيض التضخم وتحسين الكفاءة الاقتصادية؛ وإذ تأخذ في الاعتبار الحاجة إلى التصدي للجوانب الاجتماعية من التنمية، بما في ذلك القضاء على الفقر وكذلك على الضعف الذي تعاني منه الطبقات الفقيرة من سكانها،

وإذ تلاحظ التحسن في حالة ديون عدد من البلدان النامية منذ النصف الثاني من الثمانينات والإسهام الذي ما برحت تقدمه الاستراتيجية المتطورة للديون في هذا التحسن، وإذ تحيط علما مع التقدير بتدابير تخفيف عبء الديون التي اتخذتها البلدان الدائنة في إطار نادي باريس وكذلك عن طريق إلغائها للديون الرسمية الثنائية وتخفيفها بما يعادل ذلك الإلغاء، وإذ ترحب بالتدابير الأكثر مؤاتاة التي اتخذها نادي باريس لتخفيف عبء الديون على أساس شروط نابولي المؤرخة كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٤،

وإذ ترحب بانضمام الاتحاد الروسي إلى نادي باريس،

وإذ تشدد على ضرورة التنفيذ الكامل والسريع لتلك المبادرات، التي ستساعد البلدان النامية كذلك، لا سيما أشدها فقرا وأثقلها ديونا، خصوصا في أفريقيا، فيما تبذله من جهود لتحسين حالة مديونيتها نظرا لاستمرار الارتفاع الشديد في مستوى رصيدها الكلي من الديون وأعباء خدمة الديون،

وإذ تلاحظ مع القلق استمرار مشاكل الديون وخدمة الديون التي تواجهها البلدان النامية المدينة، بوصفها تشكل عنصرا يؤثر تأثيرا ضارا على جهودها الإنمائية ونموها الاقتصادي، وإذ تشدد على أهمية التخفيف من أعباء الديون وخدمة الديون المرهقة المتصلة بمختلف أنواع الديون في كثير من البلدان النامية على أساس اتباع نهج فعال ومنصف وإنمائي المنحى ودائم، والقيام، حسب الاقتضاء، بمعالجة الرصيد الكامل لديون أفقر البلدان النامية وأثقلها ديونا باعتبارها مسألة ذات أولوية،

وإذ تلاحظ أن البلدان النامية التي واصلت، مع تحملها تكلفة باهظة، الوفاء بالتزاماتها الدولية المتعلقة بالديون وخدمة الديون في أوقاتها، قد قامت بذلك بالرغم من القيود المالية الخارجية والداخلية الخطيرة،

وإذ تعرب عن قلقها لأن تدابير تخفيف عبء الديون المتخذة حتى الآن لم توفر بعد بصورة كاملة حولا فعالة ومنصفة وإنمائية المنحى ودائمة لمشاكل الديون وخدمة الديون القائمة التي يواجهها عدد كبير من البلدان النامية، لا سيما أفقر البلدان وأثقلها ديونا، التي لا تزال تواجه مشاكل الديون الخطيرة،

وإذ تلاحظ الحالة في بعض البلدان الدائنة التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية لدى معالجة مشاكل الديون الخارجية وخدمة الديون التي تواجهها البلدان النامية،

وإذ تشدد على الحاجة إلى مواصلة النمو الاقتصادي العالمي وضرورة توفير بيئة اقتصادية دولية داعمة بصورة مستمرة فيما يتعلق بجملة أمور، منها معدلات التبادل التجاري، وأسعار السلع الأساسية، وتحسين فرص الوصول إلى الأسواق، والممارسات التجارية، وفرص الحصول على التكنولوجيا، وأسعار الصرف، وأسعار الفائدة الدولية، وإذ تلاحظ استمرار الحاجة إلى توفير الموارد لتحقيق النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة في البلدان النامية،

وإذ تشدد أيضا على أهمية التوصل إلى حلول دائمة للديون الشائنة الخارجة عن نطاق نادي باريس، التي أصبحت تشكل تحديا خطيرا لكثير من البلدان النامية،

١ - تحيط علما بتقرير الأمين العام عن حالة ديون البلدان النامية في منتصف عام ١٩٩٧^(٣)؛

٢ - تسلم بأن الحلول الفعالة والمنصفة والإنمائية المنحى والدائمة لمشاكل الديون الخارجية وخدمة الديون التي تواجهها البلدان النامية يمكن أن تسهم إلى حد بعيد في تعزيز الاقتصاد العالمي والجهود التي تبذلها البلدان النامية لتحقيق النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة؛

٣ - تلاحظ أن من الضروري إحراز مزيد من التقدم بما في ذلك التنفيذ السريع لنهج مبتكرة وتدابير ملموسة، فيما يتعلق بالإسهام في إيجاد حلول فعالة ومنصفة وإنمائية المنحى ودائمة لمشاكل الديون الخارجية وخدمة الديون التي تواجهها البلدان النامية، وبخاصة أفقر البلدان وأثقلها ديونا؛

٤ - تلاحظ أيضا، مع التسليم بفوائد تحرير التدفقات الرأسمالية الدولية، الأثر الضار المحتمل نتيجة لعدم استقرار التدفقات الرأسمالية القصيرة الأجل وأسعار الصرف على أسعار الفائدة الدولية وحالة ديون البلدان النامية، وتشدد على ضرورة الاتساق في تنفيذ السياسات من أجل تخفيف حدة تأثير عدم الاستقرار هذا؛

٥ - تشدد على أهمية أن تواصل البلدان النامية ما تبذله من جهود لتعزيز إيجاد بيئة مؤاتية لاجتذاب الاستثمار الأجنبي، ومن ثم تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة لتوفير سبل خروجها من مشاكل الديون وخدمة الديون، وتشدد أيضا على ضرورة قيام المجتمع الدولي بتعزيز وجود بيئة اقتصادية خارجية مؤاتية عن طريق جملة أمور، منها تحسين سبل الوصول إلى الأسواق واستقرار أسعار الصرف، والإشراف الفعال على أسعار الفائدة الدولية، وزيادة تدفقات الموارد، والوصول إلى الأسواق المالية الدولية، وتدفق الموارد المالية، وتحسين فرص حصول البلدان النامية على التكنولوجيا؛

٦ - وإذ تشدد أيضا على أن الاستراتيجية المتطورة للديون يجب أن تكون مصحوبة ببيئة اقتصادية دولية مؤاتية وداعمة، بما في ذلك التنفيذ الكامل لنتائج جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، وقرارات مراكش الوزارية لصالح أقل البلدان نموا والبلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية^(٤)؛

٧ - تشدد كذلك على ضرورة قيام المرافق القائمة باتخاذ تدابير تخفيف عبء الديون من خلال البرامج المختلفة لتحويل الديون، كلما كان ذلك ممكنا، مثل مقايضة الديون بتحقيق المساواة، ومقايضة الديون بالحفاظ على الطبيعة، ومقايضة الديون بتحقيق نماء الطفل، وغير ذلك من أنواع مقايضة الديون مقابل التنمية، وتنفيذها على نطاق واسع ليتمكن مساعدة البلدان المعنية فيما تبذله من جهود إنمائية وكذلك دعم التدابير المتخذة لصالح أكثر قطاعات المجتمع ضعفا في تلك البلدان وتطوير الأساليب الفنية لتحويل الديون المطبقة على برامج ومشاريع التنمية الاجتماعية، وفقا للأولويات التي حددها مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، الذي عقد في كوبنهاغن في آذار/ مارس ١٩٩٥^(٥)؛

٨ - ترحب بالخطوات المتخذة بالفعل لتنفيذ مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون وتطلب في هذا الصدد استكمالها في الوقت المطلوب وتنفيذها لتمكين البلدان المؤهلة من الاستفادة منها؛

٩ - تسلم بأن تنفيذ المبادرة يتطلب موارد مالية إضافية من الجهات الدائنة الثنائية والمتعددة الأطراف معا دون التأثير على الدعم المطلوب للأنشطة الإنمائية التي تضطلع بها البلدان النامية، وتعرب في هذا الصدد عن تقديرها للمساهمة المقدمة من بعض المانحين الثنائيين لمبادرة البنك الدولي الخاصة

(٤) انظر الصكوك القانونية المتضمنة نتائج جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف التي حررت في مراكش في ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٤ (منشورات أمانة مجموعة غات، رقم المبيع (GATT/1994-7).

(٥) انظر تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، كوبنهاغن، ٦ - ١٢ آذار/ مارس ١٩٩٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع (A.96.IV.8).

بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون وللصندوق الاستئماني للبنك الدولي وللصندوق الاستئماني لمرفق التكيف الهيكلي المعزز - البلدان الفقيرة المثقلة بالديون التابع لصندوق النقد الدولي وتحث الجهات المانحة الثنائية الأخرى وتدعو المؤسسات المالية الدولية التي لم تستكمل بعد آليات المشاركة في المبادرة أن تفعل ذلك في أسرع وقت ممكن؛

١٠ - تشدد على أهمية تنفيذ معايير الأهلية المنصوص عليها في المبادرة تنفيذًا مرنا بطريقة شفافة وبمشاركة البلد المدين الكاملة، وتشدد كذلك على أهمية مواصلة التقييم والرصد النشط لما يترتب على شروط معايير الأهلية من آثار في تنفيذ المبادرة، وذلك لكفالة تغطية البلدان الفقيرة المثقلة بالديون تغطية كافية؛

١١ - تؤكد أهمية الشفافية ومشاركة البلدان المدينة في أي استعراض وتحليل يجري خلال فترة التكيف؛

١٢ - ترحب بقيام نادي باريس منذ عام ١٩٩٤ بتنفيذ شروط نابولي وكذلك القرار بتجاوز شروط نابولي بتخفيض ديون البلدان المؤهلة، خصوصا أفقر البلدان وأشدّها مديونية وتدعو سائر الدائنين الثنائيين ومتعددي الأطراف والتجاريين الى تقديم مساهمة ملائمة ومتسقة في الهدف المشترك الخاص باطراد تخفيف عبء الديون؛

١٣ - تدعو البلدان الدائنة، والمصارف الخاصة والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف إلى أن تواصل، في إطار صلاحياتها، القيام بالمبادرات وبذل الجهود لمعالجة مشاكل الديون التجارية التي تواجهها أقل البلدان نموا والطلبات المتعلقة باستمرار تعبئة الموارد عن طريق مرفق تخفيض الديون التابع لمؤسسة التنمية الدولية لمساعدة أقل البلدان المؤهلة نموا في تخفيف ديونها التجارية؛

١٤ - تسلم بالجهود التي تبذلها البلدان النامية المدينة للوفاء بالتزاماتها المتعلقة بخدمة الديون بالرغم من تكبدها تكلفة اجتماعية مرتفعة، وتشجع، في هذا الصدد، الدائنين الخاصين وخصوصا المصارف التجارية على مواصلة مبادراتها وجهودها للتصدي لمشاكل الديون الخارجية التي تواجهها البلدان النامية المتوسطة الدخل؛

١٥ - تشدد على الضرورة الملحة لمواصلة توفير شبكات الضمان الاجتماعي للفئات الضعيفة التي تعرضت لأشد الضرر نتيجة تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي في البلدان المدينة، خصوصا الفئات المنخفضة الدخل؛

١٦ - تلاحظ مع القلق استمرار عبء التزامات الديون وخدمة الديون في البلدان المتوسطة الدخل بما في ذلك بوجه خاص البلدان الواقعة في أفريقيا، وتشجع الدائنين، بما في ذلك المؤسسات المالية

المتعددة الأطراف والمصارف التجارية، على مواصلة تقديم دعمها لتلك البلدان في تصديها لتلك الالتزامات بفعالية؛

١٧ - تعرب عن دعمها القوي لاستمرار مرفق التكيّف الهيكلي المعزز وتشدد على الحاجة الى التوصل الى توافق آراء فيما يتعلق بطرائق التمويل في الفترة الانتقالية (٢٠٠١-٢٠٠٤) وتدعو، في هذا الصدد، مجلس إدارة صندوق النقد الدولي لأن ينظر في اتخاذ تدابير ملموسة من أجل تدبير الأموال التي يمكن استخدامها في هذا الغرض؛

١٨ - تشدد على ضرورة قيام جميع المانحين ببذل المزيد من الجهود لضمان تقديم تمويل كاف لتجديد موارد مؤسسة التنمية الدولية للمرة الحادية عشرة وفقا للجدول الزمني المتفق عليه، وضرورة بدء المفاوضات، في وقت ملائم، من أجل تجديد موارد المؤسسة للمرة الثانية عشرة بمستوى يتناسب مع احتياجات أفقر البلدان؛

١٩ - تعيد تأكيد الاستعراض العالمي لمنتصف المدة للتقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل في التسعينات لصالح أقل البلدان نمواً^(١) وبخاصة الإجراءات المناسبة لصالح تلك البلدان فيما يتعلق بديونها الشائبة الرسمية والتجارية والمتعددة الأطراف؛

٢٠ - تشدد على الحاجة الى تدفقات مالية جديدة الى البلدان النامية المدينة من جميع المصادر، بالإضافة الى تدابير تخفيف عبء الديون التي تشمل تخفيض الديون وخدمة الديون، وتحث البلدان الدائنة والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف على مواصلة تقديم المساعدة المالية التسهلية، ولا سيما الى أقل البلدان نمواً، من أجل دعم تنفيذ البلدان النامية لبرامج الإصلاحات الاقتصادية وبرامج تحقيق الاستقرار والتكيّف الهيكلي، والقضاء على الفقر، لتمكينها من التخلص من عبء الديون الثقيل واجتذاب الاستثمارات الجديدة ومساعدتها على تحقيق النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة والقضاء على الفقر؛

٢١ - تدعو المجتمع الدولي، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة، كما تدعو مؤسسات بريتون وودز، فضلا عن القطاع الخاص، الى اتخاذ تدابير وإجراءات ملائمة لتنفيذ الالتزامات والاتفاقات والمقررات الصادرة عن مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية ومؤتمرات القمة التي نظمت منذ بداية التسعينات بشأن التنمية المتصلة بمسألة الديون الخارجية؛

٢٢ - تطلب الى الأمين العام أن يقدم تقريرا الى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والخمسين عن تنفيذ هذا القرار.
